

Distr.
LIMITED

E/CN.17/1993/L.7
23 June 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة

الدورة الأولى

البند ٦ من جدول الأعمال*

التقدم المحرز في تيسير وتعزيز نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا، والتعاون، وبناء القدرات

مشروع مقرر مقدم من الرئيس

التقدم المحرز في تيسير وتعزيز نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا، والتعاون، وبناء القدرات

١ - أبرزت اللجنة الأهمية الكبرى لنقل التكنولوجيات السليمة بيئيا، والتعاون وبناء القدرات من أجل تحقيق التنمية المستدامة في جميع البلدان، وأبرزت أيضا أهمية العمل على تحقيق الأهداف المتفق عليها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في هذا الصدد.

٢ - وأكدت اللجنة الحاجة، في جملة أمور، الى (أ) تشجيع وتيسير وتمويل، حسب الاقتضاء، الوصول الى التكنولوجيات السليمة بيئيا والدراية المقابلة ونقلها، ولاسيما الى البلدان النامية، بشروط مواتية، بما في ذلك بشروط ميسرة وتفضيلية، حسبما تم الاتفاق عليه بصفة مشتركة، مع أخذ الحاجة الى حماية حقوق الملكية الفكرية في الحسبان؛ (ب) تشجيع التعاون والمشاركة التكنولوجيين في الأجل الطويل فيما بين حائزي التكنولوجيات السليمة بيئيا والمستعملين المحتملين؛ (ج) تحسين القدرات المحلية لتلك البلدان على تقييم وإدارة واستخدام هذه التكنولوجيات، من خلال، ضمن أشياء أخرى، البحث والتطوير، والتعليم والتدريب.

٣ - وقررت اللجنة أنه بغية جعل تلك الأحكام الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ والمتعلقة بنقل التكنولوجيات السليمة بيئيا، والتعاون وبناء القدرات، قابلة للتنفيذ، فإن هناك حاجة على وجه الخصوص للتركيز، في جملة أمور، على نشر المعلومات، وإزالة الحواجز، وخلق الحوافز، والدعم المالي، وبناء القدرات المحلية. وفي هذا الصدد، فإن اللجنة:

(أ) حثت المانحين الثنائيين ومتعددي الأطراف وكذلك الحكومات الوطنية على بذل جهود لزيادة دعمها المالي على الأصعدة الدولية والاقليمية ودون الاقليمية للأنشطة التي ترمي الى تشجيع وتيسير نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا، ولاسيما الى البلدان النامية والى بناء القدرات المحلية للبلدان النامية لتطوير وإدارة تلك التكنولوجيات، بما في ذلك أحدث ما وصل اليه العلم من تكنولوجيات والتكنولوجيات القائمة بالفعل؛

(ب) حثت الحكومات على وضع سياسات وآليات مبتكرة تعمل على تشجيع و/أو تحسين الوصول الى التكنولوجيات السليمة بيئيا ولاسيما في البلدان النامية، وتقديم حوافز مناسبة، مالية أو غيرها، لتشجيع القطاع الخاص على نقل تلك التكنولوجيات، ولاسيما الى البلدان النامية، وفقا للفقرة ٣٤ - ١٨ (ب) من جدول أعمال القرن ٢١؛

(ج) حثت جميع الحكومات على أن تحدد وتنفذ، كلما كان ذلك مناسبا ومع أخذ الاستراتيجيات الوطنية في الحسبان، خليطا مناسبا من الأدوات الاقتصادية والتدابير المعيارية لتشجيع ودعم الاستثمار والبنية الأساسية المطلوبة لتشجيع الوصول الى التكنولوجيات السليمة بيئيا ونقلها، ولاسيما الى البلدان النامية؛

(د) حثت الحكومات على وضع سياسات وبرامج تتعلق بالنقل الفعال للتكنولوجيات السليمة بيئيا المملوكة ملكية عامة أو تدخل في نطاق الدومين العام؛

(هـ) أقرت بالحاجة الى وضع منهجيات والى انشاء، حيثما اقتضى الأمر ذلك، مؤسسات من أجل تقييم التكنولوجيا؛

(و) أقرت أيضا بأنه ينبغي للجنة أيضا، فضلا عن تشجيع نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا، أن تشجع وضع منهجيات تتعلق بالآثار البيئية والصحية، والآثار المتعلقة بالأمان والآثار الاجتماعية للتكنولوجيات وتقييمها. وفي هذا السياق، ينبغي تعزيز التدابير الوطنية والدولية بغية تشجيع تبادل المعلومات بشأن نقل الأنشطة التي تستخدم تكنولوجيات خطيرة غير مستخدمة و/أو محظورة في البلدان المتقدمة النمو ومحاولة منعها؛

(ز) حثت الحكومات والمنظمات المختصة على تعديل سياساتها وأنظمتها بغية تيسير الوصول الى التكنولوجيات السليمة بيئيا ونقلها وعرضها؛

(ح) شددت على أهمية تعزيز القدرات الوطنية لتقييم وتطوير وإدارة وتطبيق التكنولوجيات الجديدة، وفي هذا السياق، الحاجة الى تعزيز المؤسسات القائمة، وتدريب الموظفين في جميع المستويات وتعليم المستعملين النهائيين التكنولوجيات الجديدة؛

(ط) حثت البلدان النامية، التي هي في وضع يمكنها من القيام بذلك، أن تتعاون فيما بينها بغية تطوير وتحسين التكنولوجيات السليمة بيئياً، وناشدت المجتمع الدولي، وكذلك مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، أن يقدم دعماً كاملاً للمبادرات التي ترمي إلى تشجيع التعاون التكنولوجي وبناء القدرات فيما بين البلدان النامية؛

(ي) اعترفت بالمبادرات الايجابية للبلدان النامية في ميدان التكنولوجيا السليمة بيئياً، وعلى سبيل المثال في التكنولوجيا الحيوية، وحثت البلدان المتقدمة النمو ومنظومة الأمم المتحدة على دعم هذه المبادرات.

٤ - وطلبت اللجنة إلى الأمين العام أن يبدأ في اتخاذ إجراءات تهدف إلى التنفيذ الكامل للقرارات ٣٤ - ١٥ و ٣٤ - ١٦ و ٣٤ - ١٧ و ٣٤ - ٢٦ من جدول أعمال القرن ٢١، وأن يعد مقترحات بشأن طرق وسبل تيسير هذا التنفيذ، وأن يبلغ اللجنة في دورتها المقبلة بالتقدم المحرز في هذا الصدد. وينبغي أن يشمل هذا طرق وسبل:

(أ) النظر في تعيين مركز تنسيق لتقييم التكنولوجيا من أجل تنفيذ الأنشطة المقررة والمتعلقة بتقييم التكنولوجيا في إطار منظومة الأمم المتحدة، والتي يمكن أن تكون بمثابة غرفة مقاصة للمعلومات والإحالات؛

(ب) كفالة التنفيذ الكامل لقرارات الجمعية العامة بشأن جمع ونقل المعلومات المتعلقة بحالات الطوارئ البيئية والتي يمكن أن تنتج عن التطبيق الهزيل أو غير المناسب للتكنولوجيات، مع أخذ المبادرات التي قام بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، وبشأن معلومات الإنذار المبكر التي ترمي إلى تلافي وقوع كوارث بيئية؛

(ج) دعم إنشاء شبكة تعاونية لنظم البحوث والمعلومات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، بما في ذلك الآليات التي تمكن البلدان، ولاسيما البلدان النامية، من الوصول إلى المعلومات بتكلفة منخفضة.

٥ - وتؤيد اللجنة إنشاء مراكز للتكنولوجيا البيئية على الأصعدة الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية، حسب الاقتضاء، وتعزيز المراكز القائمة. وسيتمثل الهدف من هذه المراكز في تحسين القدرة على تشجيع تطوير ونقل وتطبيق التكنولوجيات السليمة بيئياً والدراية التقنية المقابلة مع التركيز بصفة خاصة على احتياجات البلدان النامية، وتشجيع التنمية المستدامة، ولاسيما في البلدان النامية.

٦ - ودعت اللجنة الحكومات، وكذلك الهيئات الحكومية الدولية المختصة، إلى تقديم معلومات بشأن تنفيذ الأحكام ذات الصلة بالعلم والتكنولوجيا في جدول أعمال القرن ٢١، ولاسيما فيما يتعلق بالتقدم المحرز في نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً، والتعاون وبناء القدرات، وذلك وفقاً لمقرر اللجنة — بشأن "مبادئ

توجيهية لتسترشد بها الأمانة العامة في تنظيم المعلومات التي توفرها الحكومات بشأن القضايا المتصلة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وينبغي توفير هذه المعلومات وفقا لبرنامج العمل المواضيعي المتعدد السنوات.

٧ - ومع التسليم بأنه قد عهد الى اللجنة باستعراض التقدم المحرز بشأن نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا، والتعاون وبناء القدرات من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، قررت اللجنة التحضير لإجراء مناقشة في الدورة الثانية للجنة من خلال إنشاء فريق عامل مخصص مفتوح العضوية ينعقد فيما بين الدورات، لفترة تجريبية مدتها سنة واحدة، ويتكون من الحكومات التي ستسمي خبراء للمساعدة في مهمة تقييم واقتراح تدابير محددة لدعم وتعزيز الوصول الى التكنولوجيا ونقلها حسبما هو مشار اليه في الفقرة ٣٤ - ١٨ من جدول أعمال القرن ٢١، ولاسيما في الفقرتين الفرعيتين (أ) و (هـ)، وعلى أساس ما سبق، في وضع إطار للسياسة العامة بغية تيسير وتشجيع وتمويل نقل التكنولوجيا، لاسيما فيما يتعلق بمجموعة المسائل القطاعية قيد النظر. وتطلب اللجنة الى مكتبها أن ينسق عمل الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية، وكذلك المدخلات من الخبراء الآخرين في الميادين ذات الصلة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص والمجموعات الرئيسية الأخرى. وتطلب اللجنة الى الأمين العام أن يقدم دعما، في نطاق الموارد القائمة، لتنظيم الفريق العامل المشار اليه أعلاه. وستتخذ اللجنة قرارا بشأن جدول أعمال واجراءات الفريق العامل، والذي سيقدم تقريرا عن نتائج أعماله الى اللجنة.

٨ - ووفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢١٥/١٩٩٣، ينبغي للفريق العامل المخصص أن يجري حوارا مع ممثلي المنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية وأن يتفاعل معها، في إطار النظام الداخلي ذي الصلة، مع كفالة المشاركة العادلة للمنظمات غير الحكومية من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ومن جميع المناطق.

٩ - وأكدت اللجنة الحاجة الى تفاعل فعال وترتيبات تعاونية مع الهيئات الحكومية الدولية والتي تعتبر ذات أهمية خاصة بالنسبة لعمل اللجنة فيما يتعلق بتشجيع وتيسير نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا، والتعاون وبناء القدرات، مثلما هو الحال مع اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ومجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومجالس إدارات برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. ولهذا الغرض دعت اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى النظر في الجهاز الحكومي الدولي المتعلق بالعلم والتكنولوجيا في الجزء التنسيقي من دورته الموضوعية لعام ١٩٩٤، بغية توضيح توزيع العمل وآليات التعاون.

١٠ - وأكدت اللجنة الحاجة الى النظر، حسب الاقتضاء، في المعلومات التي يمكن أن يوفرها مؤتمر الأطراف ذي الصلة، بشأن تنفيذ الاتفاقيات البيئية فيما يتعلق بدعم التكنولوجيات السليمة بيئيا والترويج لها والوصول اليها.

١١ - وأكدت اللجنة أهمية إجراء حوار والتفاعل مع المنظمات الحكومية الدولية المختصة الأخرى، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، بما في ذلك الشركات عبر الوطنية ذات الصلة، والمجموعات الرئيسية الأخرى، بغية تشجيع الأشكال الجديدة للتعاون والمشاركة التكنولوجيين في المجالات التكنولوجية ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للبلدان النامية.

- - - - -